ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

أول القلقين من انحدار الإمبراطورية الأميركية وفقدان مصلها

حسن حردان

شكل حدث اقتحام مبنى الكونغرس الأميركي من قبل أنصار الرئيس الأميركي دونالد ترامب للإطاحة بنتائج الإنتخابات وضمان بقائه في البيت الأبيض بعد ٢٠ الشهر الحالي، شكل

منعطفاً في مسار الأزمة البنيوية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تعاني منها الإمبراطورية الأميركية، والتي تفاقمت في عهد إدارة ترامب..

واذا كان العالم اعتبر هذا المشهد علامة من علامات التصدّع الذي تشهده الإمبراطورية الأميركية ودليلاً على دخولها في مسار من اشتداد الصراعات الداخلية، يفاقمها انتهاء مرحلة صعود الإمبراطورية وازدهارها، ودخولها مرحلة التراجع والأفول والاضمحلال على غرار الإمبراطوريات التي سبقتها في التاريخ.. الا انّ هذا المشهد كان صادماً في الدول الحليفة لأميركا، والتي تعتمد على قوّتها وهيمنتها الدولية، لا سيما كيان العدو الصهيوني الذي يستند في استمرار وجوده وتفوقه العسكري والاقتصادي إلى المصل الأميركي، الذي إذا ما انقطع فإنه سيحرم الكيان من هذا المصل الحيوي لوجوده المصطنع القائم على قوة الإرهاب والقمع..

وأهمية هذا المصل الأميركي في وجود كيان العدو عبّر عنه أخيراً، قبل حدث اقتحام الكونغرس، نائب رئيس وزراء العدو موشيه يعلون الذي اعتبر انّ تراجع الهيمنة الأميركية في المنطقة يثير القلق في «إسرائيل»، التي تعتبر الولايات المتحدة مركباً هاماً من مركبات أمنها... لذلك فإنّ «إسرائيل» قلقة من تآكل مكانة أميركا، وأنّ هذا التآكل يتجسّد في الصعوبات التي تواجهها واشنطن في كبح منافسيها في المنطقة والحفاظ على ثقة حليفاتها..

هذا القلق «الإسرائيلي» من تراجع الهيمنة والمكانة الأميركية في المنطقة والعالم، يؤشر إلى مدى العلاقة العضوية التي تربط «إسرائيل» بأميركا، فإذا كانت أميركا قوية ومهيمنة فإنّ ذلك ينعكس إيجاباً بتعزيز قوة «إسرائيل»، أما إذا ضعفت أميركا وتراجعت هيمنتها، فإنّ «إسرائيل» سوف تضعف قوتها، ويتراجع سلطان احتلالها..

يقول أحد المعلقين، في إشارة بليغة إلى حيوية الدعم الأميركي بالنسبة لـ «إسرائيل»: «إذا غيّمت السماء في واشنطن فإنّ على الإسرائيليين حمل المظلات خشية التبلل».

من هنا فإنّ استمرار تراجع وضعف أميركا واضمحلال قوتها سوف يؤدّي إلى انعكاسات سلبية كبير وصاعقة على كيان الاحتلال الصهيوني، في كلّ النواحي، العسكرية والاقتصادية والسياسية..

على أنّ تراجع الهيمنة والقوة الأميركية وانشغالها في أزماتها الداخلية المتفجّرة، والذي لعب حلف المقاومة دوراً أساسياً فيه، من خلال استنزاف القوة الأميركية وإفشال وإحباط أهداف حروبها المباشرة وغير المباشرة، إنما يشكل الفرصة المواتية لتحقيق ما يلي:

أولاً، تشديد ضربات المقاومة ضدّ قوات الاحتلال الأميركية وأدواتها وأعوانها لتسريع إلحاق الهزيمة النهائية بها وإجبار إدارة الرئيس جو بايدن على أخذ قرار الانسحاب من سورية والعراق..

ثانياً، إحداث التحوّل الكبير في موازين القوى لمصلحة حلف المقاومة، وعودته إلى توجيه جهوده وطاقاته باتجاه مواجهة كيان العدو الصهيوني لأجل تصعيد حرب المقاومة المسلحة ضدّه لاستنزافه ومفاقمة أزماته الداخلية وإجبار على التراجع تلو التراجع...

انّ ما يجري من تفجر للنموذج الأميركي وتصدّعه ما كان ليتمّ لولا:

١ ـ المقاومة الضارية التي واجهت القوة الاستعمارية الأميركية الصهيونية العربية الرجعية، في العراق ولبنان وسورية وفلسطين واليمن وفي مواجهة إيران، ونجاح المقاومة في إلحاق الهزائم المتتالية بالمشروع الأميركي للسيطرة والهيمنة على المنطقة.

٢ ـ ولولا المقاومة التي خاضتها روسيا والصين ودول أميركا اللاتينية وكوريا الديمقراطية إلخ... في مواجهة الهيمنة الأميركية الأحادية.

ولهذا فإنّ استمرار هذه المقاومة هو الكفيل بإلحاق الهزيمة الحتمية بمشروع الهيمنة الاستعمارية في العالم وتسريع ولادة نظام عالمي جديد متعدّد الأقطاب، وإسقاط أحلام الصهاينة في تصفية قضية فلسطين، واستطراداً تحرير فلسطين وكلّ الأرض العربية من الاحتلال الصهيوني على طريق تحقيق تحرّر الأمة واستقلالها الحقيقي السياسي والاقتصادي، وكلّ تطلعاتها في الوحدة والتنمية والتقدّم...

"مارتن غريفيث".. تواطؤ فاضح مع تحالف العدوان وتجاهل تام لمعاناة اليمنيين

- إن الإخفاقات المتتالية للمبعوث الأممي لليمن «مارتن غريفيث» خلال السنوات القليلة الماضية، لم تجعله يقيم حساباته ويراجع أسباب إخفاقاته، بل جعلته يستمر بالتسويق والترويج الإعلامي لنفسه كرجل المهمات الصعبة وبيع الوهم، من خلال تحركاته الجوفاء التي لا تسمن ولا تغني من جوع، والتي كان أحدثها ما صرح به مطلع العام الجديد بقوله كان ٢٠٢٠م عاما قاسيا على اليمنيين، مع استمرار إراقة الدماء والنزوح والتدهور الاقتصادي وتفشي فيروس «كورونا» في العديد من المدن والمحافظات اليمنية. وزعم خلال تلك الفترة أنه استمر في تحركاته للوصول إلى اتفاق يلزم الأطراف بوقف القتال، واتخاذ إجراءات لفتح البلاد وتخفيف المعاناة، واستئناف العملية السياسية بشكل عاجل، ولكن التطورات على الساحة اليمنية تؤكد بما لا تدع مجالا للشك بأن «غريفيث» لم يعمل خلال الفترة الماضية شيئاً لتخفيف معاناة اليمنيين ووقف هجمات تحالف العدوان السعودي الأمريكي على أبناء الشعب اليمني، بل إنه في كل مرة ينحاز بشكل واضح وجلي تجاه هذا التحالف البربري الذي قتل الآلاف من اليمنيين ودمر البنية التحتية ودمر المستشفيات والمدارس في العديد من المحافظات اليمنية.

وحول هذا السياق، وفي آخر مسرحية هزيلة يقوم بها «غريفيث»، زعم هذا الاخير، انه ناقش مع نائب وزير الدفاع السعودي، التطورات الأخيرة في اليمن، بما في ذلك التقدم المحرز على صعيد التهدئة. وأضاف «غريفيث»، إنه تم مناقشة الوضع في الحديدة والعملية السياسية وتبادل الافكار البناءة حول كيفية الحفاظ على الزخم الحالي ومساعدة اليمن على التقدم. وقال المبعوث الأممي إلى اليمن: إن التزام السعودية بشأن تسوية سياسية في اليمن أمر بالغ الأهمية. وأردف «غريفيث» أن التزام السعودية والمنطقة بشأن تسوية سياسية شاملة عن طريق التفاوض بقيادة يمنية أمر بالغ الأهمية؛ لإنهاء النزاع بشكل شامل ومستدام.

وهنا يرى العديد من المراقبين أن المبعوث الأممي «غريفيث» لا يزال يبع الوهم لأبناء الشعب اليمني بتصريحاته هذه، خاصتاً وأنه قبل عدة أيام قام بزيارة فارغة إلى عدن والتي لم تحمل في طياتها أي مضمون أو توجه جاد لحلحلة الكثير من القضايا، سوى الجانب الشكلي الذي يسوق من خلاله الوهم الزائف بأنه يعمل بكل جدية من أجل وقف الحرب وإنهاء معاناة اليمنيين، وهي أسطوانة باتت مشروخة، يرددها عقب كل تحرك يقوم به هنا أو هناك. وبات الجميع يدرك هذه الحقيقة، ويدرك في الوقت نفسه أن «غريفيث»، هو من عطّل اتفاق السويد أو انقلب عليه بعد أن اصطدم بجدار تعنت تحالف العدوان ومرتزقته في الشروع بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في ستوكهولم بشأن الأوضاع الإنسانية ووقف المواجهات في الحديدة والأسرى والمرتبات وحتى الان لا مؤشرات على تنفيذ اتفاق السويد، الذي تم التوقيع عليه قبل عامين ولم يرَ النور حتى الآن .

وحول هذا السياق، ذكرت العديد من المصادر في حكومة صنعاء أنه ليس ثمة مؤشرات على إمكانية تنفيذ اتفاق السويد خلال المرحلة المقبلة، في ظل تعنت ورفض حكومة الارتزاق القابعة في فنادق الرياض، لتنفيذ بنوده، مع تواطؤ من قبل الأمم المتحدة ومبعوثها «غريفيث»، الذي انقلب على الاتفاق والمعطيات على الأرض، والتي تؤكد أن «غريفيث» يمضي في طريق مسدود والتقدم إلى الوراء هو سيد الموقف. ولفتت مصادر صنعاء إلى أن «غريفيث» يواصل تجزئة الحلول لإطالة أمد الحرب والعدوان والحصار، تنفيذا لأجندات الدول الكبرى المستفيدة الرئيسة من استمرار الحرب كورقة رابحة لابتزاز البقرة الحلوب وجعلها تضخ المزيد من مليارات الدولارات.

وعلى صعيد متصل، كشفت العديد من التقارير أن أبرز الإخفاقات التي حققها «غريفيث» خلال السنوات الماضية، فشله الذريع في الجانب الإنساني، حيث لم يحقق أي تقدم في هذا الملف رغم أنه يمثل أولوية مطلقة لدى اليمنيين، الذين يعيشون أسوأ أزمة إنسانية في العالم. وهنا يتساءل الكثيرون، ما الذي فعله «غريفيث» في هذا الجانب، لتخفيف معاناة اليمنيين ؟ والجواب هو أن «غريفيث» أسهم بشكل مباشر وغير مباشر في تفاقم معاناة اليمنيين من خلال جعل تحالف العدوان يشددون الحصار على دخول سفن المشتقات النفطية والإغاثية رغم حصولها على تصاريح الدخول، ولم يبذل المبعوث الدولي «غريفيث» أي جهودا ملموسة لإلزام حكومة الارتزاق الوفاء بتعهداتها في هذا الجانب، بل حمّل المجلس السياسي الأعلى وحكومة صنعاء مسؤولية صرف المرتبات من طرف واحد، وطالبها بوقف الصرف ، مقابل الإفراج عن سفن المشتقات النفطية .. متجاهلا معاناة ٢٥ مليون يمني من الحصار الخانق .وهي الخطوة التي اعتبرها مراقبون تواطؤاً فاضحاً من الأمم المتحدة ومبعوثها لتشديد الخناق والحصار على اليمنيين بحجة أن حكومة صنعاء لم تمتنع عن صرف المرتبات، وهو عذر أقبح من ذنب كان هدفه مضاعفة معاناة اليمنيين باحتجاز سفن المشتقات النفطية، التي بلغت ذروتها منذ منتصف العام الماضي، رغم جائحة كورونا وتفاقم الوضع الإنساني .

وعلى نفس هذا المنوال، لم يبذل «غريفيث» أي دور ملموس لإعادة فتح مطار صنعاء أمام الرحلات الإنسانية والإغاثية، والسماح لعشرات الآلاف من المرضى الذين فتكت بهم الأمراض القاتلة، ونقلهم لتلقي العلاج في الخارج لعدم وجود إمكانيات طبية وعلاجية في الداخل ، بفعل العدوان الذي دمر الكثير من المستشفيات والمراكز الطبية، وكل ذلك لم يحرك مشاعر المبعوث الدولي من أجل الضغط على دول تحالف العدوان، لإعادة فتح المطار للجانب الإنساني على الأقل. وكذلك الحال في ملف الأسرى الذي كان من أبرز ما تم الاتفاق عليه في السويد، لكن ظل مجرد حبر على ورق لأكثر من عام ونصف العام، لم يتم فيه إحراز أي تقدم يذكر، رغم المفاوضات التي كانت تجري بين الحين والآخر في هذا الجانب، ولكنها لم تر النور، بفعل تعنت تحالف العدوان وحكومة المرتزقة.

وعلى نفس هذا الصعيد، جدد «محمد عبد السلام» رئيس الوفد الوطني المفاوض قبل عدة أيام، انتقاده للمبعوث الأممي «مارتن غريفيث» مؤكدا أنه يسهم بشكل مباشر في التغطية على استمرار العدوان والحصار ومعاناة أبناء الشعب اليمني. وكتب عبد السلام في تغريدة له على «تويتر»: «ينشغل المبعوث الأممي بالشكليات والزيارات فارغة المحتوى للتغطية على استمرار العدوان والحصار، متجاهلا المعاناة الإنسانية الكبرى التي يعيشها كل أبناء الشعب اليمني المتمثل بالحصار وإغلاق الموانئ والمطارات». ومن جانبه دعا عضو الوفد الوطني «عبد الملك العجري»، «غريفيث» إلى تبني موقف واضح تجاه موضوع الحصار والعدوان، وإلا فإنه بجهوده الروتينية يبيع الوهم للعالم ويعمل على ذر الرماد في العيون. وقال العجري: «لا نتوقع من غريفيث أن يوقف العدوان على اليمن، ولا نطلب المستحيل منه»، مشيرا إلى أن استمرار «غريفيث» في العمل الروتيني وتجاهل الحصار على الشعب اليمني يجعله في موقع المتهم بالتواطؤ مع دول العدوان. ومن جانبه، أكد وكيل وزارة الإعلام «نصر الدين عامر»، أن «غريفيث» منذ بداية العدوان منحاز بالكامل لدول العدوان نتيجة الهيمنة الأمريكية على القرار الاممي. وقال «عامر»، أن «مواقف غريفيث تجاه العدوان على اليمن، لم يعد صامتاً بل بات متحاملاً على الضحية لمصلحة القاتل»، مشيراً الى أن المال السعودي والاماراتي يستلب القرار الأممي الى حد كبير.

ونظرا لكل هذه الاخفاقات التي كانت من نصيب «غريفيث» وتحيزه للجانب المعتدي المتمثل في تحالف العدوان السعودي الأمريكي، طالبت حكومة صنعاء بتغيير هذا المبعوث الذي لم يقدم لابنا الشعب اليمني سوى الدمار والخراب وفي الختام، يمكن القول أن حكومة صنعاء لا يمكنها أن تعّول ابداً على الأمم المتحدة عامة وعلى «غريفيث» خاصة في تحقيق اي تقدم نحو السلام العادل ولن تعّول عليهما في أي أمر في ظل الهيمنة الأمريكية والمال السعودي عليهما والذي اخرجهما تماما عن دائرة الاستقلال . وما استمرار قيادة صنعاء في مجاراة الأمم المتحدة إلا من باب التأكيد على حسن نواياها وعلى رغبتها الحقيقية في الوصول إلى السلام العادل والمشرف، وهو في ذات الوقت تأكيد على أن المواجهة والصمود هو خيارها الوحيد بدون السلام العادل وأن على تحالف العدوان والامم المتحدة أن يعلموا أن الاستسلام غير وارد ولا وجود له في كل قواميسها أياً كانت النتائج التي تتمخض عن هذا الموقف الاساسي والمبدئي لليمنيين قيادة وشعباً.

الوقت

بوتين يُطلق محادثات الحلّ النهائي..أرمينيا وآذربيجان وجهاً لوجه

محمد نور الدين

لا يَدَ تعلو اليد الروسية في جنوب القوقاز، وتحديداً في تسيير العلاقات بين أرمينيا وآذربيجان. هذا ما أوحت به قمّة موسكو التي جمعت ، زعيمَي البلدين المتخاصمَين على طاولة الرئيس فلاديمير بوتين. قمّةٌ لا يزال من المبكر معرفة مخرجاتها، وإن كان الإعلان الذي خرج، بعد ساعاتٍ أربع، تَركّز، في مجمله، على الجانب الاقتصادي للعلاقات الناشئة بين الجانبين. إلّا أن اللقاء الثلاثي، الذي طوى بانعقاده ذكرى شهرين على انتهاء الحرب حول إقليم ناغورنو قره باغ، سيُمثّل، من دون شكّ، أساساً لمحادثات الحلّ النهائي

على غير ما هو متوقّع، انعقدت في موسكو، الاثنين، قِمّة ثلاثية ضمّت رئيس روسيا فلاديمير بوتين، ورئيس آذربيجان إلهام علييف، ورئيس وزراء أرمينيا نيكول باشينيان. قِمّةٌ جاءت بعد مضيّ شهرين بالتمام على توقيع اتفاق وقف إطلاق النار الذي أنهى الحرب بين باكو ويريفان على إقليم ناغورنو قره باغ. مردُّ أهمية هذه القمّة أمران: أوّلاً، كونها الأولى المباشرة بين زعيمَي آذربيجان وأرمينيا برعاية الرئيس الروسي، إذ أقرّ اتفاق التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي بعد مشاورات هاتفية ثنائية جمعت بوتين إلى كلٍّ من علييف وباشينيان. مع ذلك، لم يلتقِ الرجلان ثنائياً على هامش قِمّة موسكو، ولم تعكس الصور

المسرّبة أيّ مصافحة مباشرة بينهما. كما لم يجلسا إلى الطاولة البيضاوية وجهاً لوجه، بل جنباً إلى جنب، وقبالتهما جلس بوتين. لاحظ المراقبون أن باشينيان كان يضع إلى جانبه على الأرض حقيبة سوداء، لعلّها ممتلئة بالملفات الكثيرة لأزمة بلاده مع آذربيجان، فيما لم يصطحب علييف معه أيّ حقيبة أو ملف. وثانياً، أنها انعقدت في موسكو تحديداً، وبرعاية الرئيس الروسي، وهو ما يؤكّد، مرّة أخرى، حرص روسيا على أن تظهر بأنها المُمسِكة الوحيدة والفعلية بملف العلاقات بين آذربيجان وأرمينيا، وإذا كان من دورٍ لأطراف أخرى، مثل تركيا، فهو دور مساعد أو مكمِّل أو استلحاقي، ولكن ليس أساسياً.

تابع المراقبون، ولا سيما في الشارع الأرميني، احتمالات انتهاء القمّة بالتوقيع على اتفاقات جديدة. وهو ما أثار حساسية وتوتّراً في يريفان، خشية أن يوقّع باشينيان على اتفاق يشبه ذلك الذي جرى توقيعه في تشرين الثاني الماضي لوقف الحرب. على هذه الخلفية، شهدت العاصمة الأرمينية تظاهرات واحتجاجات عشيّة توجّه باشينيان إلى موسكو، هدفت إلى ثني هذا الأخير عن تقديم تنازلات إضافية. تظاهراتٌ شاركت فيها الناطقة الرسمية باسم باشينيان نفسه، ماني كيفوركيان، فيما تَصدّر وزير العدل السابق، روبن ماليكيان، المحتجّين، معتبراً أن قمّة موسكو ستُعدّ لاتفاق جديد مذلّ لأرمينيا. لكن وزير العدل الحالي، رستم باداسيان، قابل المتظاهرين أمام وزارته، ونفى أيّ نية لعقد اتفاق سريّ. كذلك، تجمّع بعض أفراد الجالية الأرمينية في موسكو أمام سفارة بلادهم، حيث رفعوا شعارات معادية لباشينيان، ولافتات عُلّقت على السياج المحيط بالممثلية الدبلوماسية، كُتبت عليها عبارات مثل: «تَوقّف يا باشينيان»، و«نيكول التركي".

اقتصر الإعلان الموقَّع على تأليف لجان وزارية لتنشيط الحركة الاقتصادية في ناغورنو قره باغ

ربّما أدرك باشينيان خطورة التوقيع على أيّ تنازلات جديدة. لكن المفاجأة كانت أن القمة انتهت فعلاً بتوقيع إعلان. وعلى ما يبدو، فقد تحسّب رئيس الوزراء الأرميني لردود الفعل، فاقتصر الإعلان على تأليف لجان وزارية لتنشيط الحركة الاقتصادية في ناغورنو قره باغ تحديداً، من دون التطرّق إلى أيّ خلافات سياسية أو قانونية. القمّة التي استمرت أربع ساعات، لا بدّ أنها ناقشت، على امتداد هذا الوقت الطويل، الوضع السياسي في قره باغ، والعلاقات بين باكو ويريفان، واستكشفت آفاق الحلّ النهائي لمشكلة الإقليم. وما غاب عن إعلانها ربّما حضر في تصريحات الزعماء الثلاثة؛ فالرئيس الروسي تحدّث عن أن الاتفاق الذي رعته بلاده حول قره باغ تمّ تنفيذه بالفعل، وأن القوات الروسية الموقّتة اتخذت مواقعها في المناطق المحدَّدة وفق الاتفاق. ووصف بوتين القمّة بأنها مهمّة ومفيدة، ولا سيما أنها ركّزت على تطوير المشاريع المتعلّقة بالبنية التحتية، والروابط الاقتصادية لقره باغ. وورد في الإعلان أن مجموعة عمل ستتألف من نواب رؤساء الحكومة في البلدان الثلاثة، ينضمّ إليها الخبراء في المجالات الاقتصادية، على أن تجتمع في ٣٠ كانون الثاني/ يناير الحالي، تمهيداً لتقديم مقترحاتها لفتح طرق المواصلات عبر آذربيجان وأرمينيا في مهلة أقصاها الأول من آذار/ مارس المقبل، لكي يتمّ التوقيع عليها. ورأى بوتين أن الاتفاقات الموقّعة تصبّ في مصلحة الشعوب الروسية والآذربيجانية والأرمينية.

واعتبر إلهام علييف، من جهته، أن اللقاء مهمّ لاستمرار التنمية الاقتصادية بشكل آمن في المنطقة، لافتاً إلى أن الإعلان الموقَّع يعكس إيمان آذربيجان ورغبتها في حلّ الأزمة، خصوصاً أن اتفاق وقف النار يدعو إلى إزالة كلّ العقبات أمام فتح طرق المواصلات. وهذا سيسرّع في تنمية المنطقة، ويُرسّخ الأمن فيها، وسيكون في مصلحة الدول الثلاث، وتلك المجاورة وشعوبها، على أن تظهر النتائج قريباً. وأشاد علييف بحسن تطبيق الاتفاق، على رغم بعض الحوادث غير المؤثّرة التي وقعت، قائلاً إن هذا يعزّز الإيمان بأن الاشتباكات التي حصلت أصبحت من الماضي ويجب التفكير في المستقبل. أمّا باشينيان، فرأى أن الخلافات حول قره باغ لم تُحلّ بعد، لأن ذلك يتطلّب العمل على مشكلات كثيرة جداً، منها تلك التي توجب إيجاد حلّ للوضع القانوني لقره باغ. وأكّد أن المباحثات ستستمرّ في إطار «مجموعة مينسك» التابعة لـ«منظمة الأمن والتعاون الأوروبي»، مشيراً إلى أن مسألة الأسرى لم تُحلّ، ولم تُطبَّق المادة الثامنة من اتفاق وقف النار حول الأسرى. وأولى باشينيان أهمية للإعلان الذي تمّ توقيعه في القمّة، واصفاً إيّاه بأنه سيُغيّر الوجه الاقتصادي للمنطقة، وسيَضمن أمناً أكبر لقره باغ، معتبراً أن المشكلات لن تُحلّ كلها في لقاء واحد، ولا بدّ من مواصلة العمل.

وبعد التوقيع والتصريحات المشتركة، عقد بوتين اجتماعَين منفصلَين مع علييف وباشينيان. وأشار رئيس آذربيجان، بعد الاجتماع، إلى أن فتح طرق المواصلات في قره باغ له أهمية كبيرة جداً. وقال: «(إننا) سنصل عبر جمهورية نخجوان ذات الحكم الذاتي إلى الأسواق التركية، وفي الوقت نفسه سيتمّ وصل روسيا وتركيا بخطّ سكة حديد». وأضاف علييف أن آذربيجان ستتّصل بنخجوان بعد ثلاثين سنة. كما لفت إلى أنه سيكون في إمكان أرمينيا أن تتّصل بروسيا وإيران بخطّ سكة حديد عبر الأراضي الآذربيجانية. بدوره، شدّد بوتين على أن الإعلان الذي تمّ توقيعه مهمّ إلى أقصى حدّ، إذ يعكس الرغبة في إيجاد حلّ على المدى الطويل للمشكلات. وبذلك، يكون الجميع في انتظار نتائج اجتماع مجموعة العمل الاقتصادية، لتبدأ على الأرجح، بعد الأول من آذار/ مارس المقبل، المحادثات السياسية والقانونية الحاسمة لحلّ واحدة من أعقد المشكلات في القوقاز.